الجزء الأول

العدو المفيد

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

مخدوعو النعيم

"لنتخيل أن عفريتاً خارقاً ظهر منذ عشرات السنين في سماء الولايات المتحدة لوضع البلاد أمام خيار صعب: إما أن تحتفظوا بوضعكم الاقتصادي الحالي وتستمروا على السير على المنوال نفسه... وإما أن أقترح عليكم أمراً آخر! في مطلع القرن القادم سيكون بعضكم أغنياء غنى فاحشاً، وستزداد القوة الشرائية للأغلبية وسيتضخم الاقتصاد. ولكن ليس ذلك كل شيء (يهتز العفريت مقهقهاً) أما الجانب الثاني من الأمر الذي أعرضه عليكم فهو: ستختفي الوظيفة المستقرة، وتغدو الدخول غير منتظمة، ستتزايد الفوارق ويتفكك المجتمع. ستعملون كثيراً، ويتناقص وقتكم لباقي شؤون الحياة... عليكم أن تختاروا."

Robert Reich, Future parfait

إن الرأسماليين لا يؤمنون ألبتة بالرأسمالية. إنهم يؤمنون بالاشتراكية بالنسبة للأغنياء. يريدون أن يتأكدوا أن الحكومة تهتم بشأنهم وحدهم دون أن يدري الآخرون بالأمر".

Michael Moore

obeikandl.com

غداة انهيار جدار برلين ظهر في صحيفة "انترناشونال هيرالد تربيون" رسم مثير: مصرفيان يرتديان معطفاً كثيفاً يناديان شحاذاً غارقاً في الثلج ويصرخان: "لقد انتصرنا".

إنه تعبير مختصر عن سوء الفهم الذي طبع هذه الأعوام. فلقد برزت الرأسمالية للعالم بالفعل بعد 1989م في ملامح المنتصر الزائف.

فبالإضافة إلى نشرها لحقوق الإنسان، غدا بمقدورها -في غياب خصوم جادين- تعميم مزاياها إلى كل مكان، وتأهيل المعمورة إلى مستوى حضاري لا مثيل له. وهكذا انجرفت أوروبا وأمريكا المزهوتان بمكسبهما في غفوة ضارة، عكرتها بالكاد حرب الخليج والصراع المشتعل في يوغسلافيا السابقة[1].

كان لا بد أن نقلع بسرعة عن غرورنا: فلم يخفق اقتصاد السوق في الوفاء بوعوده فحسب، تاركاً على قارعة الطريق مئات الملايين من البشر، وإنما بدا مجرد ماكينة إنتاج للثروة دون أي غائية أخرى سوى مزيد من الثروة أيضاً.

فحين تفشل الرأسمالية، تثير نقمتنا بما تخلق من شدائد، وحين تنجح تغيظنا بما تبثه من بشاعة وما تروجه من بضائع رديئة: بضائع متراكمة لا حاجة إليها، وكأن الاستهلاك المحموم أصبح الهدف الأقصى للحضارة الغربية، ويترتب عن ذلك انكفاء الأفراد على أنفسهم، وضعف اهتمامهم بالعالم، فلا يرون في السياسة

سوى امتداد لإدارة شركات تسمى فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا.

إنها حركة مزدوجة: ننقم على الرفاهية بأنها ليست سوى الرفاهية، بمعنى أنها سخيفة، لا تسع الكل، ليس فقط باعتبار أن ثمار التقدم لا توزع بالقسط، ولكن لأنها أيضاً ثمار مسمومة، ضارة لما يلازمها من إسراف وتلوث.

لقد غدت الرأسمالية تعاني من انفصام عميق بعد قرابة ثلاث عشرة سنة من تحطم التجربة السوفياتية، منذ أن أصبح من غير المتاح الابتزاز باسم الخوف من الشبح الكلياني: إنها الهواء الوحيد الذي صرنا نتنفسه، بيد أننا ننظر إلى مكاسبها ونقائصها بقلق أكبر من الماضي.

إننا نقاسيها بقدر ما نرتضيها، ومع ذلك لا نصدق الخرافات التي تغطي بها سيرها إلى الأمام.

معذبو الوفرة:

لم تصل بالفعل يوماً الفوارق (الاقتصادية) إلى هذا الحد من الاتساع على خلفية ترف مثير. نعرف الأرقام القاسية المبتذلة (حتى ولو كان بإمكان بعضهم التشكيك فيها): فعلى الرغم من نمو مرتفع لاقتصاديات البلدان النامية إلا أنه يعيش حالياً 20 ٪ من سكان الأرض البالغ عددهم الستة مليارات بأقل من دولار واحد في اليوم، كما يعاني كل طفل من بين أربعة أطفال في الجنوب من

سوء التغذية. وإذا كانت التطورات التقنية قد سمحت بالقضاء على المجاعة، والتغلب على أهم الأمراض، ومكنت من إطالة عمر الإنسان، "وإذا كان الفقر قد تراجع خلال الخمسين سنة الأخيرة من القرن العشرين أكثر من تراجعه خلال الخمسمائة بل قل الخمسة آلاف سنة الماضية"[2]، ومع ذلك فإن الدخل المتوسط للفرد في إفريقيا قد انهار منذ الستينيات.

فحسب البنك الدولي، لا تتوفر مساكن مستقرة لـ 600 مليون فرد، وإذا لم تتغير الأمور من الآن إلى سنة 2010، فإن أكثر من 1.4 مليار إنسان سيعيشون دون الحصول على ماء للشرب أو مواصلة بالمجاري.

ولنضف أخيراً أنه في عام 1998 كان 350 شخصاً الأكثر غنى في المعمورة يسيطرون على ثروة تتجاوز الدخل السنوي المتراكم لقرابة نصف سكان العالم[3].

ونلمس الاختلالات نفسها في البلدان المتقدمة: ففي عام 1969 تنبأ ريمون آرون على الاستناد المتحفظ للاقتصادي الأمريكي من أصل نمساوي جوزيف شمبتر - أنه خلال نصف قرن سيقضي النمو الاقتصادي بذاته على الفقر لدى 20٪ أو 30٪ من السكان الأقل حظوة في السلم الاجتماعي[4].

بيد أنه إذا كان الناتج الداخلي الخام قد زاد بـ 20٪ في مطلع التسعينيات في بلد مثل بريطانيا، إلا أن عدد الفقراء

النسبيين (أي بحسب مستوى العيش) قد زاد في الوقت نفسه بالمليون.

وفي نهاية الثمانينيات أضاع العامل الأمريكي ربح ثلاثين سنة من الرفاهية: "لقد عادت القوة الشرائية لدخله إلى المستوى ذاته الذي كان عليه في مطلع الستينيات" (دانيال كوهين)[5].

وفي عام 1988، كان يملك 2.7 مليون أمريكي الأكثر غنى قدر ما يملك المائة مليون الأكثر فقراً[6].

أما بخصوص إمكانات تدارك هذا الانزياح فإنها شبه معدومة: تحتوي شبكة المعلومات العالمي (الإنترنت) على ألعاب تسمح باحتساب عدد القرون التي يتوجب على فرد محدود الدخل أن يعيشها ليصل إلى مستوى سنة واحدة عاشها أحد الأفراد الأكثر ثراء[7].

أما السلم في أيامنا فهي من 1 إلى 150 لدى بعض الشركات، إلى حد ينذر كما يقول بعض الكتاب المسيحيين بتقويض معنى الكيان البشري، وفصل السوق عن قاعدته المجتمعية، أي الطبقة الوسطى التي تتخوف في ناحيتي الأطلسي من التحول للفقر، وتنظر بعين الرعب لشبح الانهيار[8].

وبحسب ما نعرفه يرجع جانب وافر من هذه الوضعية إلى طغيان غير مسبوق للأسواق المالية، وإلى الثورة التكنولوجية، والمرور من رأسمالية تسييرية إلى رأسمالية أموال موروثة، حيث المساهمون يتحكمون في الأمر على حساب الأجراء.

obeikandl.com

ومن هنا جمود دخول العمل، والانفصام القائم بين النمو الاقتصادي المعقد وإيقاع تبادلات البورصة، وتكلس الحركية الاجتماعية، ونهاية العقد الملتئم بعد 1945 الذي بمقتضاه تضمن لكل فرد واحد فرصة العمل في الوقت نفسه الذي يتم فيه الحفاظ على السلطة العمومية.

وهكذا غدا الأمر، وكأن كل مكاسب مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد محيت لصالح مجتمع أكثر قسوة، مناهض للضعفاء محب للأغنياء، وكأنه أصبح من الواجب إعادة النظر في كل شيء، والنهوض بصراع جديد من أجل الحياة والكرامة.

إنها العودة لنقطة البداية، إلى إرهاصات الحركة الثقافية والعمالية، ولكن دون الأوهام التي كانت تحرك المناضلين والمحرضين.

إن الأمر يتعلق بعودة الرأسمالية الشرسة، التي لا ترحم من لا تحتاج إليهم، والتي تكثر من الوظائف التي لا تتطلب تكويناً ولا تدر سوى دخل محدود، فهو نظام وصل حداً من الفظاعة لا يمكن معه انتظار مستقبل أفضل.

لقد عادت فوارق الدخول بين الأغنياء والفقراء كما كان الشأن في القرن 19 إلى مستوى كثافة الاختلافات شبه الميتافيزيقية، وكأن ثمة لاهوت متصلب ينجي بعض الناس ويقصي الآخرين.

ففي حين أن الحداثة من حيث المبدأ لا تحكم على أحد بالبقاء في وضعه الأصلي ولا تعترف مطلقاً بحواجز الطبقة والجنس والعرق والمولد، فإن جدار المال يعيد بالضرورة إنشاء حواجز طبقية مغلقة.

صرامة واعتدال بالنسبة للعمال، تسامح وتخفيف للضرائب بالنسبة للمحظوظين: فالرئيس الجمهوري جورج بوش انتخب في البيت الأبيض بعد ثماني سنوات من الإدارة الديمقراطية على أساس برنامج يعد بتقليص ضريبي قدره 1350 مليار دولار على مدى عشر سنوات، وسيستفيد 1 ٪ من الأمريكان الأكثر غنى من قرابة 40 ٪ من إجمالي هذا المبلغ.

الأرستقراطية الريعية:

رحمة بأباطرة المال: يفرضون أنفسهم ملوكاً لزماننا، يسخرون من القوانين العادية، يتمتعون بسلطة وجاه لا حدود لهما، يتأقلمون مع كل الأنظمة ما دام بإمكانهم العيش حسب هواهم.

فسواء كان نشاطهم في تجارة الصورة أو الرياضة أو المال، يشكلون نخبة لا وطن لها تتحدث باللغة الكونية الجديدة "الوليتش" أي إنجليزية وول ستريت، وتسكن مملكة الترف والترفيه الساحرة.

رفاهية فردية فوق حدود التصور، تتجاور مع إملاق محزن أو مرافق عمومية يرثى لها، كما هو الشأن في بعض الدول الأنغلوساكسونية.

وكل ذلك باسم المبدأ النفعي القديم القاضي بتحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد ممكن من الناس "كل واحد له (من حيث المبدأ) قيمة مساوية للآخر" (جيرمي بنتهام).

فنظرية الفتات تفسر كيف تتساقط قطع الذهب من طاولة الأثرياء وتسهم بلا مراء في تحسين وضع المعدمين بصفة غير مباشرة.

بيد أن الهوة بين هؤلاء وأولئك ما تنفك تتزايد. فالمشكل ليس اقتصادياً، وإنما هو سياسي؛ لأن توزيع الدخول يرجع دوماً لتوزيع السلطة (جون غالبريث).

أما شفافية الدخول العليا النسبية تماماً، التي تقدم في فرنسا بصفتها دليل تقدم ديمقراطي في حين أنها القاعدة في الولايات المتحدة حيث يفتخر المرء بالتصريح علناً بممتلكاته، فإن من نتائجها أيضاً. تحطيم الضعفاء تحت وطأة التعويضات الفاحشة التي يحصل عليها رؤساؤهم.

فحيث كانت بقية حياء تدفع المهيمنين -خصوصاً في البلدان ذات الثقافة الكاثوليكية- إلى الاختفاء، بدل الرياء، نرى اليوم الفحش والتظاهر.

لا حاجة للتخفي، فعلى الشعب أن يستبطن الحاجز الذي يفصل بينه وبين آلهة هذا العالم، الذين لم ترتبط مكانتهم دائماً بالمؤهلات والقدرات (ما يمنع في الواقع أرباب مهننا من إعلان

أرباحهم ليس الحياء بقدر ما هو الخوف من أن يظهروا تافهين في مقابل نظرائهم الأنغلوساكسونيين الذين يجنون مغانم أكثر).

فعلى الرغم من روعة مبادئ حكومة المؤسسة[9] التي تخضع منتخبي الشعب لسيطرة رجال الأعمال، فإن مملكة أصحاب الشركات عنيدة صلبة، ولا تزال تمارس قانون الصمت.

ففي كل مكان تخلف "رأسمالية التمالؤ" أضرارها، في أروبا واليابان، ولكن أيضاً في أمريكا عبر نظام اللوبيات أو تبادل المصالح المشتركة بين فرد ثري وسياسي مؤثر وجد نفسه شيئاً فشيئاً مقبولاً في شبكة المالكين، وانتهى به الأمر أن غدا لا يرى العالم إلا بأعينهم ومن خلال اهتماماتهم[10].

فالأمر أبعد ما يكون عن حصول من هم أكثر كفاءة على أكبر مردود: "إذا تقيدت الأسواق حقاً بضوابط صارمة، لم يكن الذين يعملون بجد فقراء ولم يكن المضاربون ليصبحوا إجمالاً أغنياء" (جيمس غالبريت)[11]. فالمال لا يذهب للجدارة، وإنما إلى القوة والرغبة، فمن يتحكم في الرغبات يتحكم أيضاً في الموارد.

لقد كان آدم سميث يعتقد أن العمل المضني أو الخطير يدر بالضرورة أجراً أكبر، في حين يرى الطوبائي الفرنسي شارل فورييه أن سلم التعويضات يتحدد بتناسب عكسي مع مدى الجهد، فيكون التعويض مرتفعاً إذا كان الجهد جد قاس، ويكون منخفضاً جداً إذا كان الجهد مريحاً.

ومن البدهي أننا لم نتبع نصائحهما. فعندما نعلم أن راتب رئيس شركة ما هو 500 مرة ضعف متوسط راتب موظفيه، وأن راتب رئيس آخر يوازي راتب 1500 عامل مكسيكي (وهو الأمر الذي أثار سخط جون سونياي رئيس AFL CIO في ربيع 2001 بخصوص جان ولتش الرئيس السابق لجنرال إلكتريك)، ندرك عندئذ أننا غادرنا منذ أمد بعيد منطق الشركة البسيط ودخلنا في نمط جديد من العلاقات الإقطاعية[12].

تتحقق حالياً أكثر من أي وقت مضى المصادرة السادية التي مفادها: أن يكون المرء غنياً هو أن ينعم بما ليس عند الآخرين، أي أن يبتهج بكون كثير من البشر محرومين مما يملك. يتعلق الأمر بالانتزاع من يد الغير أكثر من الجمع للنفس.

إن المال كما هو معلوم يصلح لشراء المسافة الاجتماعية، ولكن من أجل إبرازها أكثر: فيظل ملتصقاً بما يبتعد عنه؛ ولذا لا بد من المظهر السفلي المنفر للاستمتاع بعدم الانتماء لهذا المشهد.

ولا يحتاج المرء لأن يكون واسع العلم حتى يدرك أن الطبقات المهيمنة تخون المبادئ التي تدعي الاستناد إليها، فتفرط في استخدام الحمايات المتوفرة لها، وتسيء استعمالها للحفاظ على ريعها. إن انتقادها يتمثل قبل كل شيء في دعوتها للتقيد بمعيار السوق، وبالميثاق الليبرالي الذي تنتهكه دون وجل[13].

ومن هنا فإن بعض الناس يمتعضون إزاء نظام لا ينفك ينتهك

قوانينه الخاصة، فيتحدث عن التنافس في حين ينتج الاحتكارات، ويتغنى بالشفافية ويسمح بالجنان التي لا ضرائب فيها إن لم يكن يشجعها في التجارة القائمة بين الدول.

يتساءل بعضهم معترضاً: ما الضير في ذلك؟ فما المشكل في زيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء ما دامت دخول الفقراء تزداد باضطراد؟

علينا أن نرد بسؤال آخر: لماذا يجب أن يترجم دوماً الغنى العام بمزيد من انعدام المساواة؟

لأنه منذ الثلاثين سنة المجيدة التي ولدت الأمل لدى الجميع في الإقلاع السريع، تقلص استعداد الناس لقبول الفوارق الاجتماعية. فالمقارنة المتواصلة بين الأمم والشعوب والفئات تجعل كل شيء معلوماً مباشرة، وتجعل الفوارق غير مقبولة. لقد ازدادت فظاعة الشعور بالغبن والتفاوت. فلماذا نتواطؤ إذا كنا لا نجني أي فائدة ؟

فما تم إنجازه جعل ما فقدناه أو ما سنفعله أكثر شناعة. فدون فرصة الترقية، لا ديمقراطية ولا سلماً اجتماعي.

فإذا كانت البرجوازية تخشى الانحدار إلى مستوى الطبقة العاملة، وكانت الطبقة الوسطى تتوجس الهبوط، فإن العقد الاجتماعي قد تحطم برمته.

لنكرر مرة أخرى، إن المحرومين الحاليين أقل عدداً من قبل

قـــرن، وهـم أقـل من نـظـائـرهـم فـي بـعـض دول الجـنـوب. وهـذا لا يواسـيـهـم في شيء: إنهم ينـظـرون إلى الأعلى، نحـو الفـئـات الأكـثـر حظوة.

فـبـداية من نقطة مـعـيـنـة، يتسـاوى الفـقـر والعـبـودية، حتى ولو بدت لنا نسب الدخل محـدودة: لأن الفقر علاقة اجتماعية، إنه أمر رمـزي قـبل أن يكون إحـصـائيـاً. فـقـيـاسـه بحسب مـقـاييس الدخل القـومـي الخـام لا مـعـنى لـه، فـالعـوز هـو قـبل كل شيء حـرمـان من الحريات؛ لأنه "حرمان من القدرات" (أمرتيا سن)[14].

إنه يتجسد في المذلة، وصعوبة العلاج والعجز عنه والعجز عن تعليم الأطفـال وعن التـخـطيط للمـسـتـقـبل، كما يتجلى في التـضـايق من الظهـور في الجـمـوع، وفي الاضـطرار إلى نمط مـا من العـزلة والاحتجاب.

فـهـذا الفـقـر الذي نعـتـبـره نسـبـيـاً بالمقـارنة مع الماضي أو بحـالة بعض المناطق الجـغـرافـيـة الأخـرى، قـد يراه الذي يعـانون منه فـقـراً مطلقاً.

وفي نهـايـة المطاف، إذا سلمنا أن الأغنـيـاء يسـتـحـقـون ثرواتهم وأن غـرورهـم مـبـرر بعـبـقـريتهم الخـاصـة، فـهل نسـتـنـتج من ذلك أن الفـقـراء يسـتـحـقـون إمـلاقـهم؟ وأن من يحـصـل على دخل أقل من 1500 يورو في الشـهـر ليس سـوى أحـد العـاجـزين أو المتـخـلفين أو القاصرين.

الكاهن الرأسمالي

يركز أميل زولا في رواية "المال" المنشورة عام 1891 التي تتناول عالم البورصة النتن بأبطاله ومحتاليه وأغنيائه على شخصية قميئة واسعة الثراء، تدعى آماديو "شخص ضخم له وجه أحمر حليق" قاده "العناد الأحمق المحظوظ" إلى وضع كل ثروته في أعيرة معدنية هبطت أثمانها إلى الحضيض. وقد جنى من اكتشاف عروق معدنية حقيقية ومعتبرة في الأعيرة 15 مليوناً دفعة واحدة "وهكذا بدلاً من أن تؤدي به عمليته الخرقاء إلى ملجأ المجانين رفعته الآن إلى مستوى العقول المالية الكبرى". فأصبح الجميع يستشيره. ولكنه يجيب عن كل سؤال بالتكشير، فلا يبقى للسائل سوى تأويل صمته.

ولقد اختار هذا الغبي المتوج تلك العبقرية المتفردة والاستثنائية وضع نبية معبد دلفي: التذمر والصمت.

لنتساءل بصفة كاريكاتورية نستهجنها: كم يوجد من آماديو في أيامنا بين رجال التسيير وغيرهم من الخبراء الذين تؤدي تدخلاتهم إلى تدمير زبائنهم؟

ذلك ما تبينه هذه التجربة التي قامت بها صحيفة وول ستريت جورنال (حسبما ورد في شائعة نذكرها بتحفظ): تلاعب محررو الجريدة بتسيير الأسهم نفسها التي يديرها مكتب معروف

بجديته، وقد توصلوا حسب ما يبدو للمكسب نفسه تقريباً! فما فائدة المحللين الماليين؟

إنها تكمن في عقلنة الصدف، وتحقيق الطمأنينة، ومنح كل هذا الهباء منظراً منطقياً. فعلى الاقتصاد من حيث هو علم اللايقين أن يعلم طلبته لغة الكهنة: أي فن عدم تكذيب أي شيء، وإغراق كل مقترح في ضباب مريح.

يا له من اعتراف ذلك الذي ورد في كلمة آلان غرينسبان: "إذا كنتم اهتممتم بما قلته آنفاً، فذلك معناه أني أسأت التعبير".

الانغلاق في الهواء الطلق:

في كل مكان من غربنا المشع، يعود شبح الحاجة من حيث تبذيرنا الذي وصل حداً غير مسبوق[15] في كل مكان تتعزز لدى الأجيال الشابة فكرة أن عمل المرء لم يعد لأجل كسب العيش وإنما لضمان البقاء، دون أي من الضمانات التي كانت تقدمها الدولة الراعية في منتصف الثمانينيات. كيف يمكن للمرء أن يكون وفيا للمؤسسة، إذا كان بإمكانه أن يطرد منها بمحض هوى المساهمين، أو إذا كان يقوم مقابل تعويضات تافهة بأشغال مرهقة يمكن أن تتلوها أخرى أقل مردوداً؟

إن الأمر يتعلق بعدد من التغيرات التي مست عالم الشغل

بكامله، ليس فقط أن الوظيفة المستقرة لم تعد لها وجود، وإنما أيضاً لكون الوظائف الإلكترونية المتعددة قد أنتجت نمطاً جديداً من الستاخونوفية (من عمال السخانوف في أوكرانيا) تطرد الأزمنة الضائعة، وتجمع المجهود كله في يد واحدة، وتبقي الموظفين في توتر دائم[16].

ومن هنا كما بين المراقبون ندرك كيف يكون الاستنزاف السريع للموظفين وللقيادات. فلا هم يحققون أي مكاسب، وكل إغفاءة على الوسادة الرخوة الأليفة يمكن أن تكون قاضية ("لا سبيل للعيش طويلاً في الأسواق". ج. م. ماسياي)، إذ التنافس يضع كل الأطراف في حالة إنهاك مستمرة، وفي أوضاع نفسية بهلوانية.

لقد أصبحت الأقدمية عائقاً في الغالب، ففي بعض القطاعات لا تتجاوز كفاءة الشخص في ما يبدو فترة صلاحية عارضة أزياء أو مصارع محترف، فلا ينجو من هذا الحال سوى من يكون مستعداً للتضحية بكل شيء، وبدءاً بحياته الشخصية.

فكيف نستغرب في مثل هذه الظروف أن الناس يتجهون شيئاً فشيئاً في أوروبا (ولكن أيضاً في الولايات المتحدة) [17] إلى الطموح لتقليص وقت الشغل للإخلاد إلى أصناف أخرى من تحقيق الذات.

ولئن كان المكتب والورشة والمصنع لا تزال مواقع للحياة المشتركة، فإن مفهوم المسار المهني الملائم لمستوى الشهادات قد

ضعف، كما ضعفت الرؤية الكلاسيكية للشغل بصفته جهداً دؤوباً لبناء الذات وتغييرها، وتجاوباً متناسقاً مع الزمن ليغدو العامل العنصر الأفضل في مجال عمله.

وفي المقابل، تسود فكرة العمل كبضاعة مؤقتة الاستعمال، أي مجرد أشغال صغيرة يقبل عليها المرء أو يتخلص مهنا دون مبالاة، وكأن اليد العاملة مجرد نمط من الحرفية البسيطة.

ومن هنا هذه المفارقة: في حين تطمح الطبقات النشطة إلى مزيد من الوقت الحر، تستميت الدوائر العليا في العمل وترى في الإنهاك مظهر قوة.

ففي مطلع القرن الحادي والعشرين، قد تعتمد الجماهير شيئاً فشيئاً الكراهية الأرستقراطية للشغل، في حين قد تختار النخب باستمتاع خط العبودية النشطة التي كانت من قبل خاصة بالدهماء. والخطر البدهي الماثل هنا هو: أن السادة عندما يمتلكون العمل، يستولون في الآن نفسه على مصائر الأمة، وسينتهون إلى التحكم في الآخرين الذين يغدون في نهاية المطاف عبيداً عابثين.

وإذا أضفنا إلى هذا ترنح البورصة التي تقفز مع كل "تنظيف لآلة" وتكيف الأمزجة بحب وتيرة الناسداك والنيكاي - إلى حد لم نعد نقل كيف حالك وإنما كيف حال البورصة - أدركنا كيف يسود شعور بانعدام الأمن الشامل.

ربما كان ذلك ما نسميه بعبارة غامضة "العولمة"، تلك المقولة الفارغة المهيمنة على الحوار الراهن[18]: أي الشعور بالخضوع لقانون القلز دون أن يصاغ هذا القانون بوضوح.

ولا يهم إن كان الأمر في جانب كبير منه أسطورياً، فالعولمة كما يقول لنا المؤرخون كانت جد قوية إن لم نقل أقوى عشية الحرب العالمية الأولى[19]: فأي تصور تقاسمه عشرات الملايين يغدو حقيقة ولو كان خاطئاً.

ومن ثم يسيطر علينا الإحساس بأن مصيرنا قد سلب منا، وأننا عرضة لقوى كبرى حقيقية أو متوهمة، تمارس علينا الإكراه دون أن نكون قادرين على الإفلات منها.

فتقلص الزمان والمكان الذي أحدثته التقنيات الجديدة يؤدي إلى القضاء على المسافات التي كانت تحمينا من المخاطر البعيدة، كما أدت إلى القضاء على إمكانية الرد على الاعتداءات الواردة من الخارج.

فالعولمة هي قبل كل شيء تغير في السلم، وفي الحدة والسرعة. إنها تترجم هذه اللحظة التاريخية التي أصبحت فيها الأرض تعي حدودها، والبشر يعون ترابطهم العفوي.

فالكون لم يعد المجال المشترك لتبادلاتهم، وإنما أصبح موقع تباريحهم المتبادلة: شأنهم شأن الزنابير المحبوسة في علبة لا مخرج لها من أجل البقاء سوى أن يلدغ بعضها الآخر.

لقد غدونا محرومين من المسافة الضرورية لربط كل علاقة؛ لأن جميع الناس يتواصلون فيما بينهم، ولا حاجز يفصل الشعوب عن بعضها، سوى بضع ساعات في الطائرة أو القطار.

لا يمكننا قبول هذا التجاور داخل القرية الكونية، فلا بد من إعادة الحواجز والمسافات، لكي يسترجع كل منا مكانه.

لم يعد أحد في مأمن، فحتى الأماكن أكثر سكينة، والمواقع الأقصى، أصابها التلوث. فالتهديد يمكن أن يحل في أي مكان، وعند أي لحظة، على شكل كارثة بيئية أو نووية أو كيميائية أو إرهابية. إننا نعرف الآخرين بالقدر الكافي الذي يسمح لنا بالحذر منهم أو التهاون بهم، ولا نعرفهم بالقدر الذي يمكِّننا من محبتهم أو الشعور بالتضامن معهم في مصائبهم. فالانفتاح الذي وعدت به الحداثة الإمكانية الهائلة للخروج من المحلي، من الأسرة، من مواطن الولادة أفضى إلى انغلاق جديد. فليس هو بتوسيع للأفق وإنما ضبطه في شكل سور مغلق. وها قد أصبح محكوماً علينا أن نتقاسم نوعاً ما المعمورة مع 6 مليار من جنسنا.

فالعولمة هي قبل كل شيء عولمة الشك في فوائدها: إنها تؤول إلى محاكاة مبهمة، تنتشر بسرعة البرق وتبث الأخبار الحسنة والسيئة على السواء.

وإذا كانت الرفاهية تفيد قبل كل شيء المحظوظين، فإن الانحدار يمس كل البلدان دون تمييز.

وها نحن غارقون في إلزامات غامضة: التحديث، الانفتاح الليبرالي، التخلص من التقاليد ومن الرتابة لكي نتبوأ موقعاً أفضل في السباق.

أوامر كثيرة تفرضها علينا العولمة بثمنها الباهظ من آلام الغزيرة.

فإذا توجب علينا أن نصف العولمة بكلمة واحدة، عرفناها بالقول: إنها التماثل في الحال دون ترابط المصير. وإذا علمنا أن 10٪ بالكاد من سكان المعمورة ينتجون ويستهلكون 70٪ من الثروة والخدمات، وإنه في عام 2000 كان 65 ٪ من البشر لا يتوفرون على الهاتف، و 40٪ لا يتمتعون بالكهرباء، دون الحديث عن الهوة المعلوماتية – مشترك واحد لألفي شخص في إفريقيا جنوب الصحراء مقابل واحد من ثلاثة أفراد في الولايات المتحدة.

فهمنا عندئذ أن في عبارة العولمة كلمة زائدة هي "العالم" ما دامت تترك في الضياع أجزاء كاملة من المعمورة.

ومن هنا طابع الميوعة في حركة الاحتجاج الجديدة: فمن الواضح أن هدفها، على الرغم من المظاهر، ليس مقاومة العولمة بقدر ما هو السعي لتحقيقها.

إنها تستخدم الأسلحة نفسها لتوصلها لمكان آخر، ولتكملها، بعيداً عن هذا الشكل الكلي الكاريكاتوري الذي نراه حالياً، ومن ثم تؤول في النهاية إلى توحيد الجنس البشري كما أراد من قبل فكر الأنوار.

المحتوم المرح:

لقد أضعنا فرصة تاريخية رائعة إثر سقوط جدار برلين، عندما كان بمقدورنا أن نجعل عالمنا أفضل قليلاً وأكثر إنسانية. انزاحت آنذاك كل العراقيل السياسية والعسكرية، فبدا حقل الإمكانات هائلاً.

بيد أن مجتمعاتنا المزهوة بتفوقها انغمست في غرور قاتل، ناسية كما قال بعضنا وقتها أن سقوط الشيوعية لم يكن انتصاراً للديمقراطية وإنما هزيمة لأحد خصومها.

لقد سادت منذ ذلك الحين صفقة غبن حقيقية: فالفردوس الموعود للجميع بعد معاناة البرزخ، والمستقبل الخارق تحولا إلى حالة انهيار أعقبت حالة الاستبداد.

فالعقيدة الليبرالية المغرية بما تقوم عليه من وعد بعدم إفقار الأغنياء وإنما إغناء الفقراء أخفقت لدى العديد من الناس. لقد خدعنا: وكأن الثروة كالآلهة المتجبرة تتطلب نصيبها من القرابين خصوصاً أن الأمر يتعلق في الاقتصاد بـ "ضحايا خاصين" تستهدفهم آليات غامضة، لا شكل لها، ولا أحد مسؤول عنها[20].

وعلى هذه الخلفية المشتركة، جاء الاقتصاد الجديد (الذي لم يستنفد بالكامل خصوبته) ليضفي بصمة إضافية على هذا المشهد الجميل. فهو من حيث اعتماده على جمهورية الشركاء (12٪ من المؤسسات في فرنسا و 70٪ في أمريكا)[21]، يجسد الاستقلالية

وحسن التعامل. لقد أراد الاقتصاد الجديد أن يجسد قبل الانهيار المالي المرحلة القصوى من حرية السوق: التسبب بفضل الثورة الإلكترونية في نمو لا حدود له، عبر دورة مثلى تخلصت كلياً من خطر الأزمة.

لقد أراد أن يكون مرحاً، لطيفاً، مرفهاً، وأن يبتدع نوعاً من "البزنس المرح" الذي يوفق بين الشغل واللعب والإيقاع. إنها شركات "طيبة" حيث الابتسامة والمرح من مكونات مسلك البيع: سيكون أجرك قليلاً، ولكن سيكون لك الحق في رفع الكلفة في المخاطبة مع رئيسك، ويمكنك أن تأتي للعمل في لباس سكيت بورد أو في بنطلون جينز[22].

إن هذه الفرحة العارمة التي انقلبت من بعد إلى شعور بالاكتئاب انتهت إلى الإنذار التالي: اتبعونا أو اختفوا. إنه إرهاب المحتوم: لقد حسم التاريخ الأمر، وعليكم أن تتأقلموا.

وهكذا انبثق خط تمايز جديد يفصل ما بين الجامدين والمبدعين، والمطلعين والمتخلفين، بين من يتوفرون على مصادر المعلومات ومن لا يتوفرون عليها.

فالبروليتاريا القادمة ستكون بالتأكيد خارج الخط، بمنأى عن الجنة الإلكترونية الموعودة؛ ذلك لأن الاقتصاد الجديد، الذي تتحدد سمته المميزة في تصور المنتوجات بدل صناعتها (دانيال كوهن) اكتفى بما درج عليه الاقتصاد السابق من تقسيم بين الرابحين

والخاسرين وإن بطريقة مغايرة: فإن كان يمنح "للطبقة الإلكترونية" ولبعض العناصر الحديثة السن فرصة الوصول إلى مقام "مليونيرات الدقيقة الواحدة (ربما يكون قد اختفى 80 ألفاً من هؤلاء خلال صيف 2001 من جراء انهيار أسهم الإنترنت)، ولئن كان حافزاً للإبداع، إلا أنه يخلف وراءه، كما هو شأن كل تغير يمس الرأسمالية نصيبه من الضحايا الذين لا يحمل لهم المستقبل بالضرورة سوى وجه الشقاء.

لقد برهن على الخصوص أنه إيمان غيبي قبل كل شيء، وأبرز للعيان الطابع اللاعقلاني " للعلم" الاقتصادي.

وقد يكون أكثر ما يقلق في هذه الوضعية هو ارتباك الخبراء الذين جهدوا أنفسهم في البحث عن مبادئ جميلة في الأخلاق والسياسة والفلسفة لإقناعنا بصلوحية الانقلاب الحالي، في مزيج فريد من الجهل والغرور.

فهم عاجزون عن فهم المرحلة، يتلاعب بهم صبيان البورصة، مثل المساكين المبتذلين، يعرفون كل شيء ولا يستشرفون أمراً، يخطئون في الغالب ونادراً ما يتحملون نتيجة أغلاطهم.

إن هذرهم الظريف لم يكن ليستحق الاهتمام، لو لم يكن يسلط علينا بجدية وعنف. وكأن الاقتصاد العالمي أصبح كالنجم المجنون المندفع على غير هدى في الضباب بمباركة كبار الكهنة، مكثراً من نذر التقوى وألفاظ التوبة (يلجأ بعض سماسرة وول

ستريت إلى خدمات كاهنات الفودو لكي" يطهرن مواقعهم من قوى الشر").

ومن هنا المواعظ الفارغة الجديدة، التي هي مواعظ المحتوم المرح التي تدعو إلى قبول نظام السوق الأعلى وعدم فعل أي شيء يعوقه، فهو وحده الذي يعلم ما هو خير لنا، حتى ولو بدا للوهلة الأولى غير محبب: ففي شره خير مبطن؛ ذلك هو شرع التنزيل المقدس.

إن مجتمعاتنا لم يعد بإمكانها تبرير تقصيرها ونقائصها بتعلة الأنظمة الشيوعية. فمنذ الآن "يجب أن تقوم بمقاييس مثلها الخاصة. بيد أننا عندما ننظر عالمنا من خلال هذه المعايير يبدو فظيعاً.

إن رهان السنوات القادمة هو بالكامل هنا. فإذا كانت الرأسمالية تقوض كل شروط قبولنا لمنطقها، وإذا كانت تدخل في صراع مع قيمها الذاتية بتعهدها لنا بتحقيق رفاهية وحرية لا يتحققان بالفعل، فإنها بذا تخسر الطبقة التي كانت تستند إليها والتي أوصلتها للسلطة.

وإن هي فقدت ثقة البورجوازية، التي هي الطبقة الكبرى اليوم في الغرب، تكون خسرت نفسها وعرضت البناء الديمقراطي للخطر.

فاهتزازات التقويم الاقتصادي المتذبذب الذي ينتقل من

التبشير بالنعيم الهستيري إلى التخويف من الوضع المرهق لا تزيد الرأسمالية شعبية[23].

لقد انحسر بالتدريج منذ عام 1989 ذلك الحب العابر الذي كان يكنه الأوروبيون وخصوصاً الفرنسيون منهم للرأسمالية، بفضل مكاسب السنوات الثلاثين الخصبة (وقد جسد ميتران هذا الحب بالمصالحة التي عقدها بين اليسار والسوق بداية من عام 1983).

فإذا كانت الرأسمالية هي النظام الوحيد الباقي في السباق، فإنه يحتاج لفعل الكثير لكي ينتزع إعجابنا.

إننا نتأقلم معها ولكن لا نحبها، مهما كانت جهود هؤلاء وأولئك للتخفيف من مرارة الجرعة ومع ذلك لا نكرهها، ولكن نتقبلها دون أوهام.

فهذا الوعي اليقظ هو الذي يجب أن تستند إليه الحركات الاحتجاجية الجديدة بدل الرهان على مشهد القيامة الكبرى الذي لا يبدو وارداً.

obeikandl.com